

Distr.: General
21 February 2020
Arabic
Original: English

تنفيذ قرارات مجلس الأمن 2139 (2014) و 2165 (2014) و 2191 (2014) و 2258 (2015) و 2332 (2016) و 2393 (2017) و 2401 (2018) و 2449 (2018) و 2504 (2020)

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

1 – هذا هو التقرير الخامس والستون المقدم عملا بالفقرة 17 من قرار مجلس الأمن 2139 (2014)، والفقرة 10 من القرار 2165 (2014)، والفقرة 5 من القرار 2191 (2014)، والفقرة 5 من القرار 2258 (2015)، والفقرة 5 من القرار 2332 (2016)، والفقرة 6 من القرار 2393 (2017)، والفقرة 12 من القرار 2401 (2018)، والفقرة 6 من القرار 2449 (2018)، والفقرة 8 من القرار 2504 (2020) التي طلب المجلس إلى الأمين العام في آخر قرار منها أن يقدم تقريرا كل 60 يوما على الأقل عن تنفيذ هذه القرارات من جانب جميع أطراف النزاع في الجمهورية العربية السورية.

2 – وتستند المعلومات الواردة في هذا التقرير إلى البيانات المتاحة لوكالات منظومة الأمم المتحدة والبيانات المستقاة من حكومة الجمهورية العربية السورية ومصادر أخرى ذات صلة. أما البيانات الواردة من وكالات منظومة الأمم المتحدة بشأن المساعدات الإنسانية التي قامت بإيصالها، فتتعلق بشهري كانون الأول/ديسمبر 2019 وكانون الثاني/يناير 2020.

ثانيا – التطورات الرئيسية

النقاط الرئيسية: كانون الأول/ديسمبر 2019 وكانون الثاني/يناير 2020

1 – تزايدت درجة الأعمال العدائية في شمال غرب الجمهورية العربية السورية بشكل كبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما تسبب في سقوط ضحايا في صفوف المدنيين وفي نزوح السكان، على الرغم من إعلان الاتحاد الروسي وتركيا عن وقف لإطلاق النار في 12 كانون الثاني/يناير. وسجلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مقتل 344 شخصا من بين المدنيين





في شمال غرب البلد نتيجة للغارات الجوية والضربات الأرضية التي أبلغ عنها. وكان من بين القتلى ما لا يقل عن 108 أطفال: 55 فتى و 53 فتاة. وفي المنطقة الشمالية الغربية نزح نحو 000 520 شخص، 80 في المائة منهم من النساء والأطفال، خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتوجه كل النازحين تقريبا شمالا وغربا، بعيدا عن القصف الجوي والبري المتزايد الكثافة إلى المناطق الآخذة في التقلص والمكتظة بالسكان التي يأمل المدنيون أن يجدوا فيها الأمان النسبي. ويعتبر هذا النزوح أعلى مستوى بلغه النزوح في شمال غرب الجمهورية العربية السورية في السنوات الأخيرة.

2 - وظلت خدمات الرعاية الصحية والتعليم تتأثر بالأعمال العدائية، حيث أكدت منظمة الصحة العالمية تعرض مرافق وأصول الرعاية الصحية لأربعة حوادث وتحققت الأمم المتحدة من تعرض مرافق التعليم لما عدده 14 حادثا. وأسفرت الحوادث، التي وقع العديد منها في شمال غرب البلد، عن سقوط قتلى وجرحى في صفوف المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال والأشخاص المحتاجين للرعاية الطبية والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية.

3 - وفي شمال شرق البلد، لا يزال مخيم الهول في محافظة الحسكة يستضيف أكثر من 000 66 شخص، 66 في المائة منهم دون سن الثامنة عشرة، أي ما يقرب من 000 44 طفل. وبعد تراجع مؤقت في وجود الشركاء في المجال الإنساني وتعليق عدة أنشطة بسبب العمليات العسكرية، استؤنفت معظم الأنشطة الإنسانية وتعمل حاليا الأفرقة الصحية في جميع أنحاء المخيم، على الرغم من استمرار التحديات فيما يتعلق بتقديم المساعدة في ملحق المخيم الذي يُستضاف فيه رعايا البلدان الثالثة.

4 - وشملت المساعدة الإنسانية التي قدمتها وكالات الأمم المتحدة إيصال الأغذية لما عدده 4,5 ملايين شخص في كانون الأول/ديسمبر و 4,3 ملايين شخص في كانون الثاني/يناير. وقدمت أكثر من 1,7 مليون من خدمات العلاج الصحي والطبي إلى السكان في جميع أنحاء البلد. وظلت المساعدة عبر الحدود، المأذون بها بموجب قرارات مجلس الأمن 2165 (2014) و 2191 (2014) و 2258 (2015) و 2393 (2017) و 2449 (2018) و 2504 (2020)، جزءا حيويا من الاستجابة الإنسانية، وشملت إرسال المساعدة الغذائية إلى أكثر من مليون شخص في كانون الأول/ديسمبر، و 1,2 مليون شخص في كانون الثاني/يناير، إلى جانب الاضطلاع، في كانون الأول/ديسمبر، بالحملة الثالثة للتحصين ضد شلل الأطفال لعام 2019 التي استفاد منها أكثر من 000 830 طفل دون سن الخامسة.

5 - وعلى إثر اتخاذ قرار مجلس الأمن 2504 (2020) وإلغاء معبري الرمثا واليعربية كمعبرين مأذون بهما، طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم إليه، بحلول نهاية شباط/فبراير 2020، تقريرا عن جدوى استخدام طرائق بديلة بالنسبة لمعبر اليعربية الحدودي من أجل ضمان وصول المساعدات الإنسانية، بما في ذلك اللوازم الطبية والجراحية، إلى الأشخاص المحتاجين في سائر أنحاء الجمهورية العربية السورية من خلال أقصر الطرق، ووفقا للمبادئ الإنسانية المتمثلة في الإنسانية والحياد وعدم التحيز والاستقلالية''. وقد أجريت مشاورات في كانون الثاني/يناير على هذا الأساس.

6 – وتواصل بذل جهود الاستجابة من داخل الجمهورية العربية السورية على نطاق واسع لتلبية الاحتياجات المقدرة في معظم أنحاء البلد، على الرغم من أن وصول بعض الجهات الفاعلة في المجال الإنساني إلى بعض المناطق، بما فيها الأمم المتحدة، ظل محدودا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حصلت الأمم المتحدة وشركاؤها على موافقة السلطات السورية على إيفاد 193 1 بعثة، جرت الموافقة على 152 1 منها على المستوى المحلي و 41 على المستوى الوطني.

مستجدات الوضع الإنساني

3 – شهد كانون الأول/ديسمبر 2019 تصعيدا متجددا ومطردا في عمليات القصف الجوي التي تنفذها القوات الحكومية والموالية للحكومة داخل منطقة تخفيف التوتر في شمال غرب الجمهورية العربية السورية. وأبلغت منظمة الأمم المتحدة للطفولة عن مقتل ما لا يقل عن 65 طفلا في كانون الأول/ديسمبر فقط في المنطقة الشمالية الغربية، من بينهم ثمانية أطفال دون سن الخامسة عشرة، قتلوا في هجمات على بلدة تل رفعت بشمال حلب في 2 كانون الأول/ديسمبر. واستمر تصاعد أعمال القتال والعنف في كانون الثاني/يناير في أجزاء من إدلب وشمال حماه وغرب حلب. وعقب مفاوضات مطولة، أعلن الاتحاد الروسي وتركيا أن وقفا لإطلاق النار سيبدأ في منطقة تخفيف التوتر في 12 كانون الثاني/يناير. غير أن القوات البرية واصلت الأعمال العدائية على كلا جانبي خط المواجهة، واستؤنفت الغارات الجوية لقوات حكومة الجمهورية العربية السورية والقوات الموالية للحكومة بعد ذلك بيومين. وخلال الأسبوع الممتد من 15 إلى 23 كانون الثاني/يناير، وثقت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان حوادث قتل على إثرها ما لا يقل عن 81 مدنيا نتيجة للغارات الجوية والضربات الأرضية.

4 – وشرعت القوات الحكومية والموالية للحكومة في تعزيز مواقعها وإقامة خطوط مواجهة جديدة، مما دفع المدنيين إلى الهرب نحو الشمال، بعيدا عن القصف الجوي والبري المتزايد الكثافة وإلى المناطق الآخذة في التقلص والمكتظة بالسكان حيث يأمل المدنيون أن يجدوا الأمان النسبي. وفي جنوب إدلب، استؤنفت العمليات البرية في 24 كانون الثاني/يناير، حيث سيطرت القوات الحكومية والموالية للحكومة على معرة النعمان وعدة بلدات محيطة بها في 29 كانون الثاني/يناير. وفي غرب حلب، بدأت العمليات البرية في 26 كانون الثاني/يناير، بعد أن نفذت غارات جوية وعمليات قصف مكثف. وتأثرت مدينة حلب أيضا بالقصف، بما في ذلك أحياؤها ذات الكثافة السكانية العالية.

5 – وتم في كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير التفاوض على فترات هدنة إنسانية متعددة من جانب واحد لتمكين المدنيين الراغبين في مغادرة المناطق المتضررة من جراء تجدد الأعمال العدائية في المنطقة الشمالية الغربية من المرور الآمن. ومكنت فترتا هدنة إنسانية في 21 و 24 كانون الأول/ديسمبر آلاف المدنيين من مغادرة معرة النعمان في ظروف أكثر أمانا. ووفقا للتقارير المتاحة، أصبحت معرة النعمان، وهي مركز سكاني هام، خالية من المدنيين بحلول بداية كانون الثاني/يناير. وفي 25 كانون الثاني/يناير، مكنت هدنة إنسانية جديدة من تنقل 888 1 شخصا من مزناز وخان العسل في حلب في ظروف أكثر أمانا. ومددت هدنة إنسانية لاحقة في 30 كانون الثاني/يناير مرتين حتى 2 شباط/فبراير، مما مكن من تنقل 594 2 مدنيا إضافيا من أريحا، وجبل الزاوية، وسراقب، وسرمين في إدلب، في ظروف أكثر أمانا، كان من بينهم مرضى من مستشفيين في أريحا، إلى مناطق أكثر أمانا نسبيا، غالبا في محافظة إدلب وغرب محافظة حلب.

6 - وإجمالا، نزح نحو 000 520 شخص في شمال غرب الجمهورية العربية السورية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت نسبة 80 في المائة منهم من النساء والأطفال. وتوجهوا في مجملهم تقريبا شمالا وغربا، إلى المناطق التي يأمل المدنيون أن يجدوا فيها الأمان النسبي، خارج نطاق سيطرة القوات الحكومية. وكان العديد من هذه الأسر قد سبق لها أن نزحت ضمن عملية النزوح الجماعي لحوالي 000 400 شخص في الفترة ما بين أيار/مايو وآب/أغسطس 2019. وانتقل معظمها إلى المراكز الحضرية ومخيمات النازحين في محافظة إدلب الشمالية الغربية. وقد تجووزت القدرة الاستيعابية الحالية للمخيمات، بينما كانت المدن والقرى تتحمل أعباء الوافدين الجدد المفرطة. وانتقل نحو 000 144 نازح إلى مناطق في محافظة حلب الشمالية، مثل عفرين واعزاز. وحتى 31 كانون الثاني/يناير 2020، ظل 000 280 مدني، وفقا للتقديرات، معرضين لخطر النزوح الوشيك من جراء العمليات العسكرية.

7 - وفي شمال شرق الجمهورية العربية السورية، تراجعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير حدة القتال في المنطقة الواقعة بين تل أبيض ورأس العين، حيث أطلِقت عملية نبع السلام في 9 تشرين الأول/أكتوبر، في حين واصلت عدة قوات عسكرية عملياتها على مقربة من بعضها. وظل الطريق السريع M4، وهو شريان أهميته حاسمة في استمرار وصول السلع التجارية والمساعدات الإنسانية إلى المنطقة الشمالية الشرقية، مغلقا أمام مرور المساعدات الإنسانية. وظل نحو 000 70 من النازحين في المنطقة الشمالية الشرقية منذ 9 تشرين الأول/أكتوبر 2019، منهم 000 14 نازح تستضيفهم الملاجئ الجماعية الخاصة بالنازحين داخليا. وقبل 9 تشرين الأول/أكتوبر، كانت المنطقة الشمالية الشرقية قد استضافت بالفعل نحو 000 710 من المدنيين النازحين. ومثل الأطفال 42 في المائة من هؤلاء النازحين، وكان معظمهم تستضيفهم المجتمعات المحلية. وظلت عدة مخيمات للنازحين تستضيف 000 90 شخص إضافي. وكان أكبر هذه المخيمات هو مخيم الهول الذي استضاف أكثر من 000 66 شخص. وشكل النساء والأطفال نحو 96 في المائة من سكان مخيم الهول. وكان هؤلاء السكان الضعفاء من بين 1,9 مليون شخص في شمال شرق الجمهورية العربية السورية يعتبرون في حاجة إلى المساعدة الإنسانية.

8 - وواصل أهالي مخيم الركبان مغادرة المخيم من تلقاء أنفسهم باستخدام وسائلهم الخاصة. وفي وقت كتابة هذا التقرير، غادر أكثر من 400 19 شخص منطقة الركبان، أي ما يقرب من 50 في المائة من السكان، ويمر معظمهم عبر ملاجئ الحكومة السورية. وتشير المعلومات المتاحة للأمم المتحدة إلى أن عدة آلاف من الناس لا يزالون راغبين في مغادرة الركبان. وكثير من هؤلاء السكان هم من بين أكثر الفئات ضعفا وأقلها قدرة على المغادرة بوسائلها الخاصة. ولم تتجسد في أرض الواقع خطط للأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري لمواصلة الجهود التي بدأت في عام 2019 لتيسير المغادرة الطوعية لمن أعربوا عن رغبتهم في مغادرة المخيم، لأن ظروف تقديم هذا الدعم ليست مواتية بعد. وفي غضون ذلك، واصلت الأمم المتحدة الدعوة إلى إيجاد حلول دائمة لجميع المقيمين في الركبان. وفي كانون الثاني/يناير، أوفدت الأمم المتحدة أربع بعثات تقييم مشتركة بين الوكالات إلى مناطق عودة المقيمين سابقا في الركبان في حمص.

9 - وتواصلت التوترات بين السكان المحليين والقوات الحكومية في جنوب غرب الجمهورية العربية السورية. وشملت الأنشطة المناوئة للحكومة المبلغ عنها قيام خلايا محلية من مقاتلي المعارضة السابقة بشن هجمات باستخدام الأسلحة الصغيرة والأجهزة المتفجرة. وأفادت التقارير بأن الفروع العسكرية والأمنية التابعة للحكومة وسعت نطاق انتشارها لتشمل المنطقة الجنوبية الغربية، سعيا إلى احتجاز الأفراد الذين

لهم صلات سابقة بالجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، والبحث عن مرتكبي أعمال العنف، ومحاولة إعادة إرساء النظام وبسط السيطرة. ولا تزال ترد تقارير عن محاولات اغتيال على يد مجهولين تستهدف في آن واحد أفرادا موالين للحكومة وأفرادا مرتبطين بالمعارضة السابقة.

10 - وعمقت الأزمة الاقتصادية الناشئة الاحتياجات الإنسانية. فقد أبلغ عن نقص في المواد الأساسية، مثل الأرز والزيت النباتي والسكر والوقود، في جميع أنحاء البلد. وبين رصد حالة الأسواق من قبل برنامج الأغذية العالمي أن أسعار المواد الغذائية في نهاية عام 2019 كانت أعلى بثمانية أضعاف من مستويات ما قبل الأزمة وأنها بلغت أعلى مستوى لها منذ نهاية عام 2016 عندما كانت أسعار المواد الغذائية أعلى بعشرة أضعاف من مستويات ما قبل الأزمة. وأصبحت ترد بشكل متزايد تقارير عن ثقل المديونية واتباع سبل ضارة في مواجهة الأعباء، مثل بيع أصول الأسرة المعيشية والماشية وخفض النفقات غير الغذائية، مثل الصحة والتعليم، حيث أن تكاليف الغذاء والمياه تستهلك 75 في المائة من دخل الأسر المعيشية. وزاد عدد السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بأكثر من مليون شخص في عام 2019.

مستجدات بشأن التطورات الحاصلة عموما

11 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المبعوث الخاص التواصل مع الأطراف السورية وأصحاب المصلحة الدوليين الرئيسيين في سبيل تنفيذ قرار مجلس الأمن 2254 (2015)، الذي دعا فيه المجلس إلى عملية سياسية بقيادة سورية تتولى الأمم المتحدة تيسيرها. وظل المبعوث الخاص على اتصال بالحكومة والمعارضة للاتفاق على جدول أعمال للدورة الثالثة لهيئة الصياغة المصغرة التابعة للجنة الدستورية. وزار دمشق في 29 كانون الثاني/يناير 2020.

12 - وأجرى المبعوث الخاص مشاورات مع محاورين دوليين وإقليميين في محاولة للخروج من المأزق الذي وصلت إليه اللجنة الدستورية وإحراز التقدم بشأن البنود الأخرى المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن 2254 (2015) على نحو تدريجي. وفي الوقت نفسه، تم الاتفاق على أنه من المتوقع أن يجتمع الفريق العامل المعني بالإفراج عن المحتجزين/المختطفين وتسليم الجثامين وكذلك تحديد الأشخاص المفقودين، الذي يضم الاتحاد الروسي، وإيران (جمهورية - الإسلامية) وتركيا والأمم المتحدة في جنيف لأول مرة، كجزء من تناوب مستمر، في شباط/فبراير 2020. وتأثرت الجهود المبذولة في المجال السياسي مرة أخرى بسبب التصعيد العسكري، وبشكل خاص في شمال غرب الجمهورية العربية السورية.

الحماية

13 - قتل ما لا يقل عن 427 مدنيا في حوادث تحققت منها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الفترة من 1 كانون الأول/ديسمبر 2019 إلى 31 كانون الثاني/يناير 2020. وشمل هذا العدد 143 طفلا - 87 فتى و 56 فتاة، و 65 امرأة. ويعزى مقتلهم إلى الغارات الجوية، والضربات الأرضية، والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، والمتفجرات من مخلفات الحرب. وسجل أكثر من 90 في المائة من الوفيات في صفوف المدنيين في مناطق خارجة عن سيطرة القوات الحكومية والموالية للحكومة. وبناء على النمط الثابت للأضرار اللاحقة بالمدنيين، أعربت المفوضية عن قلقها البالغ لأن الأطراف في النزاع لا تحترم مبادئ القانون الدولي الإنساني الرئيسية المتمثلة في التمييز بين المدنيين والمقاتلين وبين الممتلكات المدنية

والأهداف العسكرية؛ والامتناع عن شن الهجمات العشوائية؛ واحترام مبدأ التناسب؛ واتخاذ الاحتياطات اللازمة عند القيام بالعمليات العسكرية.

14 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت المفوضية تكثيف الغارات الجوية والضربات الأرضية المنفذة على يد القوات الحكومية والموالية للحكومة التي طالت أجزاء داخل منطقة تخفيف التوتر في شمال غرب الجمهورية العربية السورية. وعلاوة على ذلك، سجل مقتل ما لا يقل عن 344 مدنيا، أي أكثر من 80 في المائة من وفيات المدنيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في شمال غرب البلد نتيجة للغارات الجوية والضربات الأرضية في إدلب وأجزاء من حلب وحماه. وشملت هذه الوفيات 108 أطفال - 55 فتى و 53 فتاة، و 64 امرأة.

15 - وفي المناطق الواقعة تحت سيطرة مختلف الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في شمال الجمهورية العربية السورية، واصلت هذه الجماعات استهداف المدنيين والصحفيين ومقدمي الخدمات الصحية بصورة منهجية، بما في ذلك بالقتل، والاحتجاز التعسفي، والتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، والاختفاء القسري. وفي إدلب، فرضت هيئة تحرير الشام، التي صنفها مجلس الأمن باعتبارها جماعة إرهابية، بشكل منهجي أحكاما وقواعد سلوك في المناطق الخاضعة لسيطرتها تعتبر أساسا انتهاكا لقانون حقوق الإنسان، بما فيها الحق في الحياة، وفي الحرية والأمن الشخصيين، وحرية التنقل والتعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات. ومن خلال محاكم نصبت نفسها بنفسها، فرض أعضاء هيئة تحرير الشام عقوبات قاسية على أشخاص تصورت أنهم ينتقدون تلك القواعد أو يتهمون بمعارضة أيديولوجية الجماعة وأنزلوا عقوبة الإعدام بهم. ووردت على المفوضية تقارير تشير إلى أن أقارب الأشخاص المعتقلين يحرمون من المعلومات المتعلقة بمصير أفراد أسرهم وأماكن وجودهم.

16 - وفي بعض المناطق التي انتقلت فيها السيطرة إلى حكومة الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك درعا، استمرت أعمال العنف - بما في ذلك قتل المدنيين- في سياق بيئة أمنية متقلبة.

17 - وواصلت المنظمات الإنسانية الإبلاغ عن وقوع أعمال عدائية تلحق أضرارا بالمرافق التعليمية. وفي المجموع، تحققت الأمم المتحدة من 14 حادثا خلال الفترة المشمولة بالتقرير[1]:

(أ) في 1 كانون الأول/ديسمبر، أفيد بأن مدرسة باريشا الابتدائية، في بلدة باريشا بمحافظة إدلب، تعرضت لأضرار مادية جسيمة على مستوى المبنى والتجهيزات نتيجة لغارة جوية؛

(ب) في 4 كانون الأول/ديسمبر، أفيد بأن مدرسة بزابور في أريحا، بمحافظة إدلب، تعرضت لأضرار جسيمة من جراء إصابة قرية بزابور ببرميلين متفجرين؛

(ج) في 7 كانون الأول/ديسمبر، أفيد بأن مدرسة أحمد أستيلا الابتدائية ومدرسة بليون الثانوية في أريحا، بمحافظة إدلب، قد تضررتا نتيجة غارة جوية ضربت السوق الرئيسية لبلدة بليون؛

(1) جرى التحقق من الهجمات باستعمال نظم مجربة أثبتت جدواها، بحيث تتلقى الأمم المتحدة التقارير من الشركاء الموجودين في الميدان وتستعرضها على ضوء مصدرين مستقلين آخرين على الأقل. ولا تتضمن قائمة الهجمات المؤكدة إلا تلك الهجمات التي جرى التحقق منها وتأكيدها بشكل كامل من جانب جميع المصادر المستقلة. وتستعمل النظم على صعيد العالم وتحظى بالاحترام على نطاق واسع.

(د) في 7 كانون الأول/ديسمبر، أفيد بأن مدرسة العزيزية في محافظة إدلب تعرضت لأضرار نتيجة إصابة مكان على مقربة منها ببرميل متفجر؛

(هـ) في 8 كانون الأول/ديسمبر، أفيد بأن القصف في مناطق ريفية في غرب محافظة إدلب أدى إلى إصابة مدرسة ابتدائية في قرية غسانية وألحق بها أضرارا بشكل جزئي؛

(و) في 10 كانون الأول/ديسمبر، أفيد عن إصابة ثلاثة تلاميذ بجراح نتيجة للضربات الأرضية التي أصابت مدرسة في الحمبوشية في المناطق الريفية الواقعة في غرب إدلب؛

(ز) في 16 كانون الأول/ديسمبر، أفادت التقارير عن إصابة مدرسة الشهيد مصطفى قاسم في منطقة ريفية في شرق محافظة إدلب نتيجة غارات جوية وقعت في قرية أبو دفنة؛

(ح) في 19 كانون الأول/ديسمبر، أفيد بأن مدرسة حسن حسام كامل في مدينة معرة النعمان بمحافظة إدلب تضررت بشدة من جراء القصف الجوي، واضطرت بعد ذلك إلى إغلاق أبوابها؛

(ط) في 22 كانون الأول/ديسمبر، أفيد بأن مدرستي العكيد والمحلول قد أصيبتا ولحقت بهما أضرار خلال غارات جوية وأعمال قصف استهدفت معرة النعمان في محافظة إدلب؛

(ي) في 1 كانون الثاني/يناير، أفيد بأن مدرسة الشهيد عبده سلامة الابتدائية في سرمين بمحافظة إدلب قد لحقت بها أضرار عندما ضربت ثلاثة صواريخ تحتوي على قنابل عنقودية بلدة سرمين. وأطلقت الصواريخ عندما كان التلاميذ على وشك مغادرة المدرسة. وأسفر ذلك عن مقتل 5 تلاميذ تتراوح أعمارهم بين ست سنين و 13 سنة عند البوابة الرئيسية. وأصيب مدرسان بجراح؛

(ك) في 5 كانون الثاني/يناير، أفيد بأن مدرسة معر شورين الابتدائية في قرية معر شورين بمحافظة إدلب قد أصيبت وتضررت من جراء غارات جوية؛

(ل) في 6 كانون الثاني/يناير، أفادت التقارير بأن مدرستي كفر بطيخ الابتدائية والثانوية في قرية كفر بطيخ بمحافظة إدلب أصيبتا من جراء غارات جوية أسفرت عن تدمير جزئي للمبنى؛

(م) في 15 كانون الثاني/يناير، أفيد بأن مجمعا يضم ثلاث مدارس (مدرسة الشهيد أحمد قبلان، ومدرسة الغدفة للبنات، ومدرسة الغدفة الثانوية)، في بلدة الغدفة في معرة النعمان بمحافظة إدلب، أصيب بأضرار من جراء القصف المدفعي؛

(ن) في 23 كانون الثاني/يناير، أفيد بأن الغارات الجوية دمرت بالكامل مدرسة مزرعة خان السبل في بلدة خان السبل في سراقب بمحافظة إدلب.

18 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أبلغ نظام رصد الهجمات على منظومة الرعاية الصحية التابع لمنظمة الصحة العالمية عن وقوع أربع حوادث أثرت على مرافق وأصول الرعاية الصحية. وفي كانون الأول/ديسمبر، تأكد وقوع حادثين أديا إلى إصابة شخصين بجروح. وأفادت التقارير بأنه أصيب مستشفيان في جنوب شرق إدلب في 26 و 30 كانون الثاني/يناير، مما أسفر عن مقتل 10 أشخاص وإصابة 30 آخرين بجراح. ودمر أحد المستشفيين بينما أصيب الآخر بأضرار جسيمة. واضطر ما لا يقل عن 53 مرفقا صحيا في شمال غرب الجمهورية العربية السورية إلى وقف العمليات بسبب الأعمال العدائية المستمرة، أو القيود الأمنية، أو التهديدات بالهجوم، أو بسبب هروب المدنيين من الأعمال العدائية. ولم يكن قد تم التحقق بعد من حوادث إضافية.

19 - وبالإضافة إلى المرافق الصحية والتعليمية، تأثرت الأسواق والمخابز المحلية أيضا تأثرا شديدا بالتصعيد في المنطقة الشمالية الغربية. ففي المجموع، أصيب 12 سوقا إصابة مباشرة من جراء ضربات جوية وضربات أرضية نسبت إلى القوات الحكومية والموالية للحكومة. وفي 15 كانون الثاني/يناير، قُتل ما لا يقل عن 19 مدنيا وأصيب أكثر من 60 آخرين بجراح على إثر غارة جوية أصابت سوق الهال للخضروات في مدينة إدلب.

20 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مجلس التحقيق الداخلي بمقر الأمم المتحدة التحقيق في سلسلة من الحوادث التي وقعت في شمال غرب الجمهورية العربية السورية منذ توقيع مذكرة تحقيق استقرار الوضع في منطقة تخفيف التوتر في إدلب بين الاتحاد الروسي وتركيا في 17 أيلول/سبتمبر 2018. وسيتحقق من وقائع الحوادث المحددة المعنية وسيقدم تقريرا إلي لدى اختتام أعماله.

الاستجابة الإنسانية

21 - قدمت وكالات الأمم المتحدة والجهات الشريكة لها العاملة في المجال الإنساني المساعدة في المتوسط إلى 5,8 ملايين من المحتاجين شهريا في عام 2019، بمن فيهم الأطفال والمراهقات والنساء ممن هن في سن الإنجاب، في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شملت المساعدة الإنسانية التي قدمتها وكالات الأمم المتحدة إيصال الأغذية لما عدده 4,5 ملايين شخص في كانون الأول/ديسمبر و 4,3 ملايين شخص في كانون الثاني/يناير. وقدمت خلال الفترة المشمولة بالتقرير أكثر من 1,7 مليون من خدمات العلاج الصحي والطبي إلى السكان في جميع أنحاء البلد (انظر الجدول 1).

الجدول 1

متوسط عدد الأشخاص الذين تلقوا المساعدة كل شهر من الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى بجميع السبل في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية: كانون الأول/ديسمبر 2019 وكانون الثاني/يناير 2020

المنظمة	*متوسط عدد الأشخاص الذين تلقوا المساعدة كل شهر*
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	47 000
المنظمة الدولية للهجرة	151 000
دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام	15,000
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	344 000
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	3 067 000
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	650 000
صندوق الأمم المتحدة للسكان	520 000
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى	85 000
برنامج الأغذية العالمي	4 419 000
منظمة الصحة العالمية	1 321 000

22 - وشملت المســـاعدة الإنســـانية التي قدمتها وكالات الأمم المتحدة من داخل الجمهورية العربية السورية توفير الأغذية في كانون الأول/ديسمبر 2019 لما عدده 3,5 ملايين شخص وفي كانون الثاني/يناير 2020 لما عدده 3,2 ملايين شخص في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة وفي المنطقة الشمالية الشرقية. وتلقى نحو 3 ملايين شخص الخدمات والإمدادات في مجالات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. وقدم إلى 000 649 طفل في المجموع الدعم النفســـي الاجتماعي، وغير ذلك من خدمات حماية الطفل. وشملت أيضا عمليات الأمم المتحدة المضطلع بها من داخل الجمهورية العربية السورية تقديم ما يزيد على 1,3 مليون من خدمات العلاج الصحي والطبي في جميع أنحاء البلد. وفي كانون الأول/ديسمبر، عقدت أفرقة التوعية بالمخاطر التي دربتها دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام دورات توعية لفائدة 923 شخصا في محافظات ريف دمشق ودرعا والسويداء وحماه.

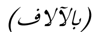
23 - وواصلت الأمم المتحدة في إطار عملها الإنساني على صعيد البلد ككل، مع شركائها في المجال الإنساني، إيصال المساعدات المنقذة للحياة إلى أكثر من 1,8 مليون شخص في حاجة لها في المحافظات الثلاث الواقعة شمال شـــرق الجمهورية العربية الســـورية، وهي تحديدا دير الزور والرقة والحســـكة. وفي عام 2019، تلقى ما متوسطه 000 850 شخص من المحتاجين المساعدة شهريا من داخل الجمهورية العربية السورية، وزاد هذا العدد زيادة كبيرة خلال العام. وتلقى نحو 000 235 شخص مواد الإغاثة الأساسية والشتوية، حيث استفاد من عمليات توزيع المواد الشتوية جميع سكان مخيمات الهول وعريشة وعين عيسى، فضلا عن المستوطنات غير الرسمية في أبو خشب وتوينة. وعقب تعليق للأنشطة بسبب العمليات العسكرية، استأنف الشركاء في الإجراءات الإنسانية المتعلقة بالألغام أنشطتهم في المنطقة الشمالية الشرقية، حيث أدى وقوع تلوث إضافي بالمتفجرات بسبب ما تطرحه من مخاطر إلى تفاقم الاحتياجات.

24 - وفي مخيم الهول، واصلت الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني تنفيذ عملية إغاثة كبرى. فبعد تراجع مؤقت في وجود الشركاء في المجال الإنساني وتعليق عدة أنشطة بسبب العمليات العسكرية في المنطقة الشمالية الشرقية، استؤنفت معظم الأنشطة الإنسانية وكانت الأفرقة الصحية تعمل على نطاق المخيم ككل. وظلت التحديات ماثلة فيما يتعلق بتقديم المساعدة في الملحقات التي كانت تستضيف رعايا البلدان الثالثة، حيث أعاقت التوترات والشواغل الأمنية إنشاء نقاط توزيع. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تحسين تدابير التخفيف من حدة الفيضانات واستبدل نحو 900 2 خيمة قديمة أو متضررة بسبب العواصف.

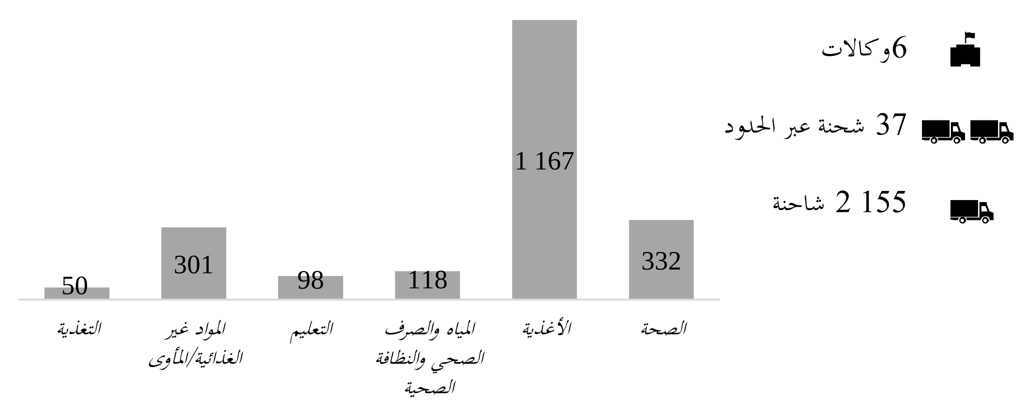
25 - وتواصلت عمليات إيصال المساعدات عبر الحدود بموجب أحكام قرارات مجلس الأمن 2165 (2014) و 2191 (2014) و 2258 (2015) و 2332 (2016) و 2393 (2017) و 2449 (2018) و 2504 (2020) (انظر الجدول 2). وعملا بأحكام هذه القرارات، أخطرت الأمم المتحدة السلطات السورية مسبقا بكل شحنة من الشحنات، بما في ذلك محتوياتها ووجهتها وعدد من يتوقع أن يستفيدوا منها. وفي كانون الأول/ديسمبر، أرسلت 928 شاحنة محملة بالمساعدات الإنسانية من تركيا عبر معبري باب الهوى وباب السلام الحدوديين. وفي كانون الثاني/يناير، أرسلت 227 1 شاحنة محملة بالمساعدات الإنسانية من تركيا عبر المعبرين المذكورين. وحملت نحو 900 شاحنة مساعدات غذائية لزهاء 1,4 مليون شخص. وحملت شاحنات أخرى إمدادات صحية لما يقرب من نصف مليون شخص، ومواد غير غذائية لأكثر من 000 230 شخص. وكانت هذه هي أكبر مساعدة من حيث الحجم أرسلتها الأمم المتحدة عبر الحدود السورية - التركية في أي شهر من الأشهر منذ الإذن بالعملية في عام 2014 (انظر الشكل الأول).

الشكل الأول

عدد المستفيدين، بحسب المجموعات، من المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة وشركائها عن طريق عمليات إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود، كانون الأول/ديسمبر 2019 وكانون الثاني/يناير 2020 (المتوسط الشهري)



(بالآلاف)



الجدول 2

عدد المستفيدين المستهدفين بعمليات إيصال المساعدات عبر الحدود حسب مجال المساعدة والمنطقة: كانون الأول/ديسمبر 2019 وكانون الثاني/يناير 2020 (المتوسط الشهري)

المحافظة	*المنطقة*	*التعليم*	*الأغذية*	*الصحة*	*المواد غير الغذائية/المأوى*	*التغذية*	*المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية*
حلب	عفرين	–	1 250	–	–	–	–
حلب	اعزاز	5 000	209 683	72 542	47 255	–	24 875
حلب	جبل سمعان	–	171 728	–	1 850	–	–
إدلب	أريحا	–	–	–	3 000	–	–
إدلب	حارم	13 890	783 835	219 999	238 364	50 169	63 680
إدلب	إدلب	79 030	–	39 829	10 100	–	29 280

26 - وفي شمال غرب الجمهورية العربية السورية، وفي إطار التصدي للتدهور الكارثي للحالة الإنسانية، ساعد كل من الأمم المتحدة وشركائها على إيصال المساعدات إلى أكثر من مليون شخص كل شهر عن طريق العملية العابرة للحدود. وأرسل برنامج الأغذية العالمي مساعدات غذائية إلى محافظتي إدلب وحلب لأجل أكثر من مليون شخص في كانون الأول/ديسمبر و 1,1 مليون شخص في كانون الثاني/يناير. غير أن برنامج الأغذية العالمي لم يتمكن من توزيع المساعدات إلا على نحو 000 895 شخص في كانون الثاني/يناير، نتيجة تدهور الحالة الأمنية ونزوح السكان بسرعة من جنوب إدلب خلال الشهر. واستجابة للاحتياجات المتغيرة، قُدمت حصص الإعاشة الجاهزة إلى 000 118 شخص أثناء تنقلهم وفي ظل عدم توفر مرافق الطهي. وفرغت منظمة الصحة العالمية وشركاؤها في كانون الأول/ديسمبر من حملة التحصين الثالثة من شلل الأطفال لعام 2019، حيث استفاد منها أكثر من 000 830 طفل دون سن الخامسة. وقد أثارت التطورات المستجدة في المنطقة الشمالية الغربية خلال الفترة المشمولة بالتقرير القلق إزاء

إمكانية حصول السكان المتضررين في إدلب وريف حلب، ولا سيما النساء والمراهقات، على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية المنقذة للحياة وخدمات التصدي للعنف الجنساني ومنعه.

27 - وقبل انقضاء سريان قرار مجلس الأمن 2449 (2018) في 10 كانون الثاني/يناير، اضطلع برنامج الأغذية العالمي بعملية وضع المساعدات في المواقع المناسبة مسبقا. وتم وضع حصص الإعاشة لنحو 1,1 مليون شخص وحصص الإعاشة الجاهزة لنحو 000 500 شخص في مواقعها مسبقا خلال الفترة ما بين 1 و 10 كانون الثاني/يناير. وعلى إثر اتخاذ قرار مجلس الأمن 2504 (2020)، الذي لم يتم فيه تمديد اعتبار معبري الرمثا واليعربية كمعبرين مأذون بهما، طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم إليه بحلول نهاية شباط/فبراير 2020، تقريرا عن جدوى استخدام طرائق بديلة بالنسبة لمعبر اليعربية الحدودي من أجل ضمان وصول المساعدات الإنسانية، بما في ذلك اللوازم الطبية والجراحية، إلى الأشخاص المحتاجين في سائر أنحاء الجمهورية العربية السورية من خلال أقصر الطرق، ووفقا للمبادئ الإنسانية المتمثلة في الإنسانية والحياد وعدم التحيز والاستقلالية. وقد أجريت مشاورات في كانون الثاني/يناير على هذا الأساس.

28 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وافى الاتحاد الروسي الأمم المتحدة بنشرات إعلامية صادرة عن مركز المصالحة بين الأطراف المتنازعة ورصد هجرة اللاجئين، يعرض فيها المساعدة الغوثية المقدمة على الصعيد الثنائي. كما واصلت دول أعضاء أخرى تقديم المساعدة الإنسانية الثنائية وغير ذلك من أشكال المساعدات الإنسانية.

29 - وبحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر، كانت خطة الاستجابة الإنسانية للجمهورية العربية السورية ممولة بنسبة 58 في المائة، حيث قدم مبلغ 1,9 بليون دولار من مبلغ 3,3 بلايين دولار المطلوب لعام 2019. وشمل ذلك المبلغ الإجمالي منحة بمبلغ 25 مليون دولار مقدمة من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ في 12 كانون الأول/ديسمبر. وخصص الصندوق مبلغا إضافيا قدره 19 مليون دولار لدعم الاستجابة لاحتياجات اللاجئين السوريين في الأردن ولبنان. وأنجزت في كانون الثاني/يناير استراتيجية إنسانية متوسطة الأجل تتعلق بمخيم الهول، تغطي الاحتياجات الرئيسية حتى نهاية عام 2020 وتشمل احتياجات تمويلية لمدة 18 شهرا قدرها 120 مليون دولار. وأنجزت أيضا في كانون الثاني/يناير خطة للتأهب والاستجابة على الصعيد الإنساني تتعلق بشمال غرب الجمهورية العربية السورية، تغطي العمليات العابرة للحدود وعمليات إيصال المعونة من داخل البلد وتشمل احتياجات تمويلية لمدة ستة أشهر قدرها 336 مليون دولار. وتركز الخطة على الاحتياجات الحاسمة الأهمية الواجب توفيرها لعدد أقصاه 000 800 شخص نتيجة للتصعيد العسكري في المنطقة الشمالية الغربية.

إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية

30 - يتطلب تقديم المساعدة الإنسانية توفير إمكانية وصول آمنة ومستمرة في الوقت المناسب وبلا عوائق للأمم المتحدة وجميع شركاء العمل الإنساني إلى الأشخاص المحتاجين في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية. ويتسم مشهد وصول المساعدات في البلد بالتعقيد في ظل وجود مناطق مختلفة تُقدَّم فيها الخدمات بطرق مختلفة، وأنواع مختلفة من الخدمات تتطلب طرائق عمل مختلفة. ويُعدّ الوصول أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للعمل الإنساني القائم على المبادئ، الذي يعتمد بالأخص على القدرة على تقييم

الاحتياجات وإيصال المساعدات بصورة مستقلة، وعلى رصد الأثر وتقييمه بشكل مستقل، بسبل منها التواصل المنتظم المباشر مع السكان المتضرِّرين.

31 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الأمم المتحدة تقديم المساعدة من داخل الجمهورية العربية السورية إلى ملايين المحتاجين في آلاف المواقع في جميع أنحاء البلد. ويوجد ما يزيد على 1 700 موظف من موظفي الأمم المتحدة في الجمهورية العربية السورية، وينتشر أكثر من 700 موظف في تسعة مراكز خارج دمشق (حلب ودرعا ودير الزور وحماه وحمص واللاذقية والقامشلي والسويداء وطرطوس). وينتشر كذلك 3 877 موظفا من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في جميع أنحاء البلد. ويسهم الوجود اللامركزي لموظفي الأمم المتحدة في زيادة إمكانية الوصول إلى السكان المتضرِّرين والقرب منهم.

32 - ويُنفَّذ العديد من عمليات إيصال المعونة من خلال الشركاء على الصعيد الوطني، ولا سيما المنظمات غير الحكومية والهلال الأحمر العربي السوري. وتنتشر الأمم المتحدة بانتظام إلى جانب الهلال الأحمر العربي السوري للقيام بمهام منها إجراء التقييمات، ومرافقة شحنات المساعدات، والمتابعة مع بعثات الرصد والتقييم. وفي كانون الأول/ديسمبر 2019 وكانون الثاني/يناير 2020، اضطلعت الأمم المتحدة بـ 1 193 بعثة في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية (انظر الجدول 3).

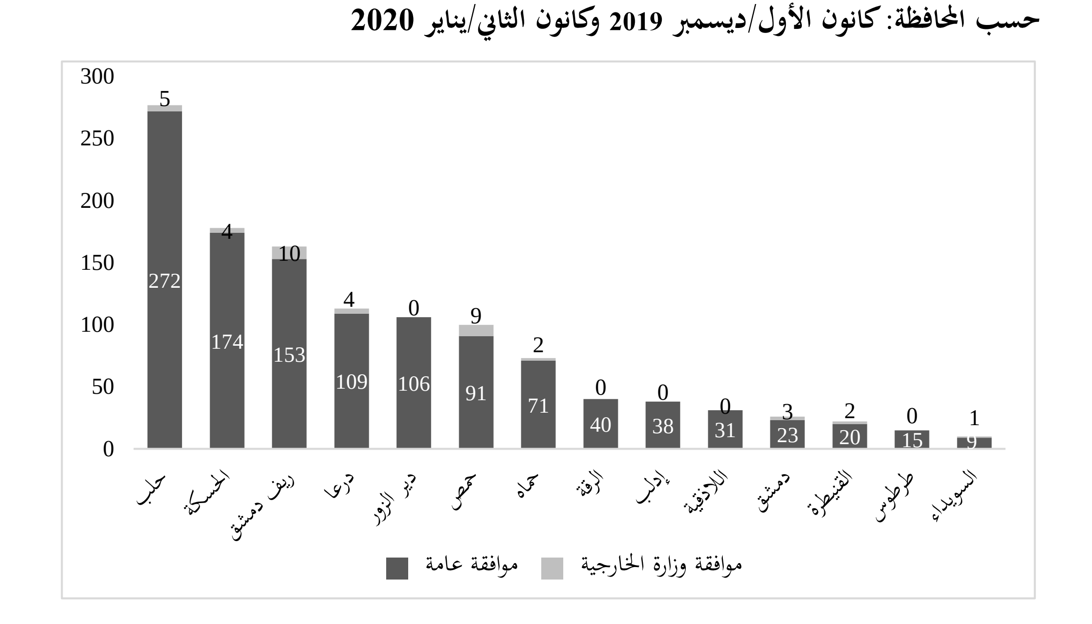
الجدول 3

مجموع عدد البعثات التي اضطلعت بها وكالات الأمم المتحدة وأطراف ثالثة/جهات ميسِّرة من داخل الجمهورية العربية السورية، حسب النوع: كانون الأول/ديسمبر 2019 وكانون الثاني/يناير 2020

نوع البعثة	*مذكرة شفوية*	*موافقة عامة*	*موافقة المحافظات*	*العدد الإجمالي*
بعثات التقييم	3	32	1	36
البعثات المرافقة لعمليات إيصال المعونة	3	319	19	341
بعثات الرصد	29	735	13	777
بعثات الأمن واللوجستيات والدعم الإداري	6	33	0	39
المجموع	**41**	**1 119**	**33**	**1 193**

الشكل الثاني

مجموع عدد البعثات التي اضطلعت بها وكالات الأمم المتحدة من داخل الجمهورية العربية السورية، حسب المحافظة: كانون الأول/ديسمبر 2019 وكانون الثاني/يناير 2020



الجدول 4

طلبات وصول الأمم المتحدة الخاصة ببعثات فرادى الوكالات: كانون الأول/ديسمبر 2019 وكانون الثاني/يناير 2020

نوع الطلب	*العدد المطلوب*	*العدد الموافق عليه*	*النسبة المئوية للعدد الموافق عليه*
بعثات التقييم	38	17	45
البعثات المرافقة لعمليات إيصال المعونة	42	18	43
بعثات الرصد	101	45	45
بعثات الأمن واللوجستيات والدعم الإداري	16	9	56
المجموع	**197**	**89**	**45**

33 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حصل كل من الأمم المتحدة وشركائها على موافقة السلطات السورية على إيفاد 193 1 بعثة، جرت الموافقة على 152 1 بعثة منها على المستوى المحلي و 41 بعثة على المستوى الوطني (موافقة رسمية) (انظر الجدول 3 والشكل الثاني). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر كل من الأمم المتحدة وشركائها في الاستفادة من فرص الوصول إلى المناطق التي تحصل عليها من المكاتب الفرعية على نحو أكثر استدامة مما تحصل عليه من البعثات التي مصدرها في دمشق.

34 - واستمرت جهود الاستجابة من داخل الجمهورية العربية السورية تبذل على نطاق واسع بناء على الاحتياجات المقدرة في معظم أنحاء البلد، على الرغم من أن الوصول إلى بعض المناطق ووصول بعض الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، بما فيها الأمم المتحدة، ظلَّا محدودين. واستمرت القيود المفروضة على قدرة بعض القطاعات على إجراء تقييمات منظَّمة للاحتياجات في جميع أنحاء البلد. ومن

بين 197 طلبا قُدمت لإيفاد بعثات وتطلبت موافقة رسمية على المستوى الوطني من قبل وزارة الخارجية، تمت الموافقة على 89 طلب إيفاد بعثات (45 بالمائة). ومع أن الطلبات التي قُدِّمت في الأيام الأخيرة من الفترة المشمولة بالتقرير لم يكن يتوقع تلقي رد رسمي عليها قبل نهاية الشهر، فإن الأرقام تشير إلى وجود قيود على إمكانية وصول الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني (انظر الجدول 4 والشكل الثالث).

35 - وظل العنف يعيق الوصول المنتظم إلى مناطق خطوط المواجهة أو الأجزاء المتضررة من النزاع في محافظة إدلب وشمال محافظة حماه وجنوب محافظة حلب. وفي كانون الثاني/يناير، عُلقت بعثات الأمم المتحدة إلى حلب لأسباب أمنية. وفي منطقة دانا، كان للعنف المستمر، بما في ذلك الحوادث التي استُخدمت فيها الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، والتقارير عن الاعتقالات، والاعتداءات، وعمليات الاختطاف، أثر على إمكانية الوصول. وكان الوصول صعباً للغاية في منطقة عملية نبع السلام الواقعة بين تل أبيض ورأس العين في أعقاب التطورات التي حدثت في الميدان منذ 9 تشرين الأول/أكتوبر وبسبب انعدام الأمن. وأعلنت السلطات التركية أنها ما فتئت تقدم المساعدة الإنسانية إلى المنطقة منذ 15 تشرين الأول/أكتوبر. وخططت الأمم المتحدة للقيام ببعثة تقييم عبر الخطوط إلى رأس العين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بالتنسيق مع الهلال الأحمر العربي السوري. ولم تتمكن البعثة من متابعة سيرها بسبب الشروط التي فرضتها جميع الأطراف. وواصلت منظمة الصحة العالمية نقل الإمدادات جوا إلى المنطقة الشمالية الشرقية وفقا للترتيبات المتفق عليها، بسبب عدم الاتفاق على نقل الإمدادات برا. وأجرت المنظمة ثلاث عمليات نقل جوي في كانون الأول/ديسمبر لنقل المواد الضرورية. كما ظل انعدام الأمن يحد من إمكانية الوصول في جنوب شرق دير الزور. وظل من الصعب على الأمم المتحدة الوصول إلى عدة مجتمعات محلية من داخل الجمهورية العربية السورية بسبب مشاكل تتعلق بالموافقات الإدارية والأمنية، وشملت هذه المناطق دوما، وزملكا، وعربين، وشرق حرستا، وكفر بطنا، ومديرا، والنشابية في الغوطة الشرقية؛ وبيت جن ومزرعة بيت جن؛ وزكية ودير خبية، وداريا. كما ظل الوصول عبر الخطوط إلى منبج وهجين والركبان بالغ الصعوبة.

36 - وواصلت آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة المعنية بالجمهورية العربية السورية عملياتها المأذون بها بموجب قرارات مجلس الأمن 2165 (2014) و 2191 (2014) و 2258 (2015) و 2332 (2016) و 2393 (2017) و 2449 (2018) و 2504 (2020). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الآلية عملياتها في تركيا و، حتى 10 كانون الثاني/يناير 2020، في الأردن والعراق. وخلال الفترة من 1 كانون الأول/ديسمبر 2019 إلى 31 كانون الثاني/يناير 2020، أكدت الآلية الطابع الإنساني لـ 37 شحنة نقلتها 2 155 شاحنة عبرت إلى الجمهورية العربية السورية من تركيا: 19 شحنة عبر باب الهوى (1 844 شاحنة) و 18 شحنة عبر باب السلام (311 شاحنة). وبذلك وصل مجموع عدد الشاحنات التي أُرسلت منذ بداية العمليات العابرة للحدود في عام 2014 إلى 32 493 شاحنة (23 983 شاحنة عبر باب الهوى، و 3 806 شاحنات عبر باب السلام، و 4 595 شاحنة عبر الرمثا، و 109 شاحنات عبر اليعربية). ولم تُثر أي شواغل أو أسئلة بشأن الطابع الإنساني للشُّحنات. وأخطرت الأمم المتحدة حكومة الجمهورية العربية السورية بجميع الشحنات قبل 48 ساعة من موعدها. وواصلت الآلية الاستفادة من التعاون الممتاز لحكومة تركيا، و، حتى 10 كانون الثاني/يناير 2020، لحكومتي الأردن والعراق.

التأشيرات وعمليات التّسجيل

37 - واصـلت الأمم المتحدة العمل مع حكومة الجمهورية العربية السـورية للسـماح بمنح التأشـيرات للموظفين في الوقت المناسب (انظر الجدول 5).

الجدول 5

طلبات التأشيرات للأمم المتحدة: كانون الأول/ديسمبر 2019 وكانون الثاني/يناير 2020

نوع الطلب	*العدد المطلوب*	*العـدد الموافق عليه*	*العـدد المرفوض*	*العدد الذي لم يبت فيه*
التأشيرات المطلوبة خلال الفترة المشمولة بالتقرير	108	51	2	52
التجديدات المطلوبة خلال الفترة المشمولة بالتقرير	162	109	1	52
التأشـيرات التي لم يبت فيها والتي تعود إلى ما قبل الفترة المشمولة بالتقرير	131	42	21	55
التجديدات التي لم يبت فيها والتي تعود إلى ما قبل الفترة المشمولة بالتقرير	68	58	4	6

ملحوظة: سحبت الأمم المتحدة ثلاثة طلبات للحصول على تأشيرة قُدِّمت خلال الفترة المشمولة بالتقرير و 13 طلبا لم يبت فيها بعد تعود إلى ما قبل الفترة المشمولة بالتقرير.

38 - وكان ما مجموعه 28 منظمة غير حكومية دولية مسجَّلة لدى الحكومة للعمل في البلد.

سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وأماكن عملهم

39 - واصلت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تنفيذ برامج في المناطق المتضررة من الاشتباكات المتكررة بين أطراف النزاع، ومن الضـربات الجوية، ومن التبادل المنتظم لنيران المدفعية غير المباشـرة ومن هجمات أخرى. ويعمل موظفو الإغاثة الإنسـانية أيضـا في مناطق شـديدة التلوث بالذخائر غير المنفجرة والمتفجرات من مخلفات الحرب والألغام الأرضية.

40 - ومنذ بداية النزاع، أفيد بمقتل المئات من العاملين في مجال تقديم المسـاعدة الإنسـانية، منهم 23 من موظفي الأمم المتحدة وكيانات منظومة الأمم المتحدة، كان 18 منهم من موظفي الأونروا؛ و 66 من موظفي ومتطوعي الهلال الأحمر العربي السـوري؛ وثمانية من موظفي ومتطوعي جمعية الهلال الأحمر الفلسـطيني. وقُتل أيضـا العديد من موظفي المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية. وقُتل اثنان على الأقل من العاملين في المجال الإنسـاني في المنطقة الشـمالية الغربية في الأسـبوع الأخير من كانون الثاني/يناير.

41- وكان ما مجموعه 27 موظفا من موظفي وكالات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها قيد الاحتجاز أو في عداد المفقودين في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير (جميعهم من موظفي الأونروا).

ثالثا - ملاحظات

42 - تتكشـف كارثة إنسـانية في شمال غرب الجمهورية العربية السـورية. وقد عانى المدنيون من حوالي تسـع سـنوات من الحرب. وتعرض العديد منهم لصـدمات متكررة منذ أواخر عام 2019، مع تصـاعد

الأعمال العدائية، والطقس الشتوي القاسي، والنزوح المتكرر، وتحديات ومآسي الحرب الأخرى التي لا حصر لها. وفي بداية السنة الجديدة، أرغم مئات الآلاف من الأشخاص – معظمهم من الأطفال – على الهروب من القصف الجوي والبري المتزايد الكثافة في منطقة تخفيف التوتر، أملاً في إيجاد الأمان في مناطق آخذة في التقلص وشديدة الاكتظاظ. ولئن ساعدت فترات توقف القصف في بعض الأماكن بعض المدنيين على الهروب، لا يزال الملايين يواجهون بعض أشد تحديات الحماية التي شوهدت خلال الأزمة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية. ولذلك، أكرر دعوتي إلى وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار في إدلب.

43 – وإنني أشعر بالجزع إزاء تزايد الخسائر في صفوف المدنيين في المنطقة الشمالية الغربية، ولا سيما الخسائر في الأرواح بين الأطفال. ولا يزال يساورني القلق بوجه خاص إزاء تصاعد الهجمات التي تبدو عشوائية في المناطق المكتظة بالسكان، بما في ذلك داخل الأسواق المزدحمة، وبالقرب من المدارس والمستشفيات، وفي محيط مخيمات النازحين داخليا. كما وضعت التطورات في المنطقة الشمالية الشرقية ضغطا على الترتيبات التي مكنت من استمرار تقديم الخدمات، بما في ذلك المياه والكهرباء. وأعول على الأطراف للوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني من أجل تجنب إلحاق أي أذى إضافي بالمدنيين. وحماية حياة المدنيين أمر بالغ الأهمية. ويتعارض تجاهل حماية المدنيين مع التزامات جميع أطراف النزاع بموجب القانون الدولي الإنساني. وأناشد جميع الأطراف أن تتجنب استخدام الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق في المناطق المأهولة بالسكان، بالنظر إلى آثارها غير المتناسبة والعشوائية المحتملة. وتبرز التطورات في المنطقة الشمالية الغربية كذلك الحاجة الملحة إلى سياسات تنفيذية مناسبة تتعلق باستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان بما يتفق مع قواعد القانون الدولي الإنساني الواجبة التطبيق.

44 – وأشيد بعمل المنظمات الإنسانية، التي تواصل اتخاذ جميع التدابير الممكنة لتلبية احتياجات نحو ثلاثة ملايين شخص يحتاجون إلى المساعدة في المنطقة الشمالية الغربية. ويتواصل عملها على الرغم من التحديات الهائلة التي تفرضها الأعمال العدائية، ويفرضها العمل في بيئة لهيئة تحرير الشام، التي صنفها مجلس الأمن باعتبارها جماعة إرهابية، فيها وجود كبير. ولا تزال العملية العابرة للحدود بالغة الأهمية لتلبية الاحتياجات المتزايدة في المنطقة الشمالية الغربية. وأرسلت الأمم المتحدة، في كانون الثاني/يناير، مساعدات بالطريقة العابرة للحدود من تركيا أكثر من أي شهر منذ الإذن بالقيام بالعملية في عام 2014. ولا تزال الجهود تُبذل لتوسيع نطاق العمليات للوصول إلى السكان أينما كانوا. ولا يمكن الوصول إلى المحتاجين في إدلب على هذا النطاق، وفي الوقت المناسب، وبهذه الطريقة المباشرة، من خلال أي وسيلة أخرى. ويتعين على مجلس الأمن القيام بدور حاسم في دعم هذه الجهود الإنسانية. وأعول على أعضاء مجلس الأمن لكفالة أن يؤذَن للأمم المتحدة وشركائها بتلبية الاحتياجات الإنسانية لجميع الناس في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية من خلال أقصر الطرق.

45 – وأثني على الدول الأعضاء لدعمها المالي المستمر للعمليات الإنسانية في الجمهورية العربية السورية. غير أنني أشعر بالقلق لأن خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2019 لم تموَّل إلا بنسبة 58 في المائة في نهاية عام 2019. وأحث جميع الدول الأعضاء على تقديم الدعم العاجل للعمليات الإنسانية في الجمهورية العربية السورية.

46 - ولا يزال استمرار الإفلات من العقاب على الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة المزعومة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من قِبل أطراف النزاع مصدر قلق بالغ. وأذكِّر جميع أطراف النزاع بالامتثال الصارم للقانون الدولي الإنساني، بما يشمل مبدأي التمييز والتناسب، وباتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتجنب وقوع خسائر عرضية في أرواح المدنيين وإصابتهم وإلحاق أضرار بالممتلكات المدنية، وفي أي حال، للتقليل من ذلك إلى أدنى حد ممكن. ويتعين على حكومة الجمهورية العربية السورية والأطراف الأخرى في النزاع، فضلا عن المجتمع الدولي، أن تكفل إخضاع مرتكبي الجرائم الدولية للمساءلة. وأذكِّر جميع الدول، ولا سيما الدول التي لها تأثير مباشر على أطراف النزاع، بأن عليها أن تتخذ خطوات استباقية لكفالة احترام القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك ما يتعلق منه بحماية المدنيين..

47 - وأهيب بجميع أطراف النزاع، ولا سيما حكومة الجمهورية العربية السورية، وجميع الدول، والمجتمع المدني، ومنظومة الأمم المتحدة، أن تتعاون بصورة تامة مع الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011، ولا سيما من خلال تقديم المعلومات والوثائق ذات الصلة. وإن المساءلة عن الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني هي شرطٌ قانوني وأمر جوهري لتحقيق السلام الدائم في الجمهورية العربية السورية. وأكرّر دعوتي إلى إحالة الحالة في البلد إلى المحكمة الجنائية الدولية.

48 - وفي ضوء الشواغل الخطيرة المستمرة التي أثيرت بصورة متكررة فيما يتعلق بحماية المدنيين وغير ذلك من الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية، ما زلت أحث بقوة حكومة الجمهورية العربية السورية، تمشيا مع قرارَي مجلس حقوق الإنسان دإ-1/18 و 22/19، على التعاون مع مفوضية حقوق الإنسان، بسبل منها إقامة وجود ميداني تُسند إليه ولاية حماية وتعزيز حقوق الإنسان.

49- وسيواصل المبعوث الخاص بذل جهوده الرامية إلى إيجاد حل سياسي وفقا لقرار مجلس الأمن 2254 (2015). بيد أن نجاح هذه الجهود يتطلب التزام جميع أطراف النزاع والجهات الفاعلة الدولية ذات الصلة بكفالة تهيئة بيئة تمكينية لتشجيع التوصل إلى الحل التوفيقي اللازم والحوار البناء المطلوب لإنهاء الحرب في الجمهورية العربية السورية. وما زلت أدعو جميع الأطراف إلى العمل من أجل تحقيق هذا المسعى، مع جعل إنهاء معاناة الشعب السوري وكفالة السلام المستدام أولويتها المطلقة.

المرفق

الحوادث المبلَّغ عنها التي تضرر منها المدنيون وسجّلتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: كانون الأول/ديسمبر 2019 وكانون الثاني/يناير 2020*

محافظة إدلب

- في 2 كانون الأول/ديسمبر، قُتل عشرة مدنيين، من بينهم امرأتان، بعد أن ضربت غارة جوية مزعومة مكانا بالقرب من سوق في معرة النعمان. وفي اليوم نفسه، قُتل مدني واحد بسبب غارة جوية مزعومة ضربت مكانا بالقرب من سوق في سراقب. وفي اليوم نفسه، أفادت التقارير بمقتل ما لا يقل عن خمسة أشخاص، من بينهم مدنية وولداها، في عدة غارات جوية استهدفت مكانا بالقرب من سجن إدلب المركزي في مدينة إدلب. كما أصيب عدد غير محدد من الأشخاص الآخرين.

- في 2 و 11 كانون الأول/ديسمبر 2019، على التوالي، أعدمت هيئة تحرير الشام محتجزةً ومحتجزًا لديها في مدينة إدلب. وفي 12 كانون الأول/ديسمبر 2019، أعدمت الجماعة أيضاً محتجزًا لديها. وفي 13 كانون الأول/ديسمبر، أعدمت الجماعة محتجزا لديها.

- في 7 كانون الأول/ديسمبر، قُتل 10 مدنيين، من بينهم امرأة واحدة وفتاة واحدة وثلاثة فتيان، في غارة جوية زُعم أنها ضربت مكانا بالقرب من سوق محلي في بليون. وفي اليوم نفسه، قُتل أربعة مدنيين، من بينهم امرأتان وفتى، جراء غارات جوية مزعومة في البارة. كما ألحقت الانفجارات أضرارا بسوق محلى ومدرستين ومخبزة. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، قُتلت امرأة مدنية وأربعة فتيان في غارة جوية مزعومة في أبديتا.

- في 10 كانون الأول/ديسمبر، أصيب ثلاثة أطفال جراء ما زعم أنها ضربات أرضية وقعت بالقرب من مدرسة في قرية الحمبوشية.

- في 15 كانون الأول/ديسمبر 2019، قُتل فتى وألحقت أضرار بمخبزة محلية في غارة جوية زُعم أنها وقعت في بلدة معر شورين.

- في 16 كانون الأول/ديسمبر 2019، قُتل فتى وفتاة بعد أن ضربت غارة جوية مزعومة مكانا بالقرب من مخيم مؤقت للنازحين داخليا في مدينة بنش. وفي اليوم نفسه، قُتلت امرأتان وفتاة جراء غارة جوية في بلدة معر شمارين.

- في 1 كانون الثاني/يناير، قُتل ما لا يقل عن 12 مدنيا، من بينهم امرأتان وأربعة فتيان وفتاتان، بعد أن أصابت ضربات أرضية مزعومة البوابة الرئيسية لمدرسة في بلدة سرمين. وإضافة إلى ذلك، أصيب في الحادث المبلغ عنه 11 مدنيا، من بينهم امرأتان وثلاثة فتيان.

* تقدم قائمة الحوادث أمثلة على المسائل المثيرة للقلق في مجال حقوق الإنسان التي طُرحت في التقرير. لكن، نظرا لتغير أنماط النزاع وفقدان شبكات المصادر ذات المصداقية و/أو المصادر الموثوق بها في العديد من المناطق المتضررة من النزاع، ما برح التحقق من الحوادث يزداد صعوبة. ولذلك، لا تتضمن القائمة سوى الحوادث التي أُبلغت بها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتم التحقق منها وفقا لمنهجيتها، ولا ينبغي اعتبارها قائمة شاملة.

- في 5 كانون الثاني/يناير، قُتل 13 مدنيا، من بينهم امرأة واحدة وثلاثة فتيان، نتيجة لما زُعم أنه غارات جوية شنتها القوات الموالية للحكومة وضربت مكانا بالقرب من سوق محلي في مدينة أريحا في ريف إدلب الجنوبي.

- في 11 كانون الثاني/يناير، قُتلت امرأة مدنية وست فتيات عندما ضربت غارات جوية مزعومة عدة أحياء من بلدة بنش. وفي اليوم نفسه، قُتل خمسة مدنيين، من بينهم امرأتان وفتاة وفتى، بعد أن ضربت غارات جوية مزعومة قرية النيرب.

- في 15 كانون الثاني/يناير، قُتل ما لا يقل عن 19 مدنيا، من بينهم ثلاثة فتيان، وأصيب أكثر من 60 مدنيا آخر، من بينهم أربع نساء و 12 فتى وخمس فتيات، بعد أن ضربت غارة جوية مزعومة مكانا بالقرب من سوق والمناطق المحيطة به في مدينة إدلب. وفي اليوم نفسه، قُتل سبعة مدنيين، من بينهم امرأتان وثلاثة فتيان، عندما ضربت غارة جوية مزعومة سوقاً محلياً في أريحا. وفي الحادث نفسه، ألحقت أضرار بمدرسة قريبة للبنات.

- في 23 كانون الثاني/يناير، قُتل خمسة مدنيين، من بينهم امرأة وثلاثة فتيان، وأصيب ثلاثة مدنيين، من بينهم امرأة وفتى، بعد أن ضربت غارة جوية مزعومة مستوطنة غير رسمية للنازحين داخليا خارج مدينة سراقب. وفي اليوم نفسه، أصيبت امرأتان وثلاثة فتيان وثلاث فتيات عندما ضربت غارات جوية مزعومة مكانا في أريحا.

- في 25 كانون الثاني/يناير، قُتلت امرأة وابنها وابنتها وأصيب ثلاثة مدنيين آخرين، من بينهم امرأة وفتى، بعد أن ضربت غارة جوية مزعومة مكانا بالقرب منهم في شنان.

محافظة حلب

- في 2 كانون الأول/ديسمبر، قُتل عشرة مدنيين، من بينهم فتاة واحدة وسبعة فتيان، وأصيب 12 مدنيا، من بينهم امرأتان وسبعة فتيان، عندما نُفذت ضربات أرضية مزعومة في مدينة تل رفعت.

- في 3 كانون الأول/ديسمبر، قُتلت امرأة مدنية وأصيب 15 مدنيا، من بينهم ثلاث نساء وفتاة واحدة وسبعة فتيان، بعد أن أصابت ضربات أرضية مزعومة مدينة اعزاز.

- في 12 كانون الثاني/يناير، قُتل أربعة مدنيين، من بينهم امرأة، وأصيب ثلاثة مدنيين، من بينهم فتى وفتاة، عندما أصابت ضربات أرضية عدة أحياء سكنية في مدينة حلب. وألحقت إحدى الضربات المبلغ عنها أضرارا بمبنى في جامعة الاتحاد الخاصة.

- في 16 كانون الثاني/يناير، قُتل مدنيان على الأقل، من بينهم فتاة واحدة وفتى واحد، وأصيب 12 مدنيا آخرين، من بينهم امرأتان وثلاثة فتيان، بعدما نُفذت ضربات أرضية مزعومة في مدينة حلب.

- في 17 كانون الثاني/يناير، قُتل فتى وفتاة وأصيب أربعة مدنيين آخرين، من بينهم ثلاث نساء، بعد أن ضربت غارة جوية مزعومة مكانا بالقرب من مستوطنة للنازحين داخليا تعرف باسم ”مصنع البيتوني“.

- في 18 كانون الثاني/يناير، قُتل أربعة مدنيين من نفس الأسرة، من بينهم امرأة وولداها، بعد أن ضربت غارة جوية منزلهم في قرية بالا.
- في 21 كانون الثاني/يناير، قُتل ثمانية مدنيين من نفس الأسرة، من بينهم امرأة وأبناؤها الثلاثة وبناتها الثلاث، بعد أن ضربت غارة جوية مزعومة قرية كفر تعال. وفي اليوم نفسه، قُتل ما لا يقل عن عشرة مدنيين، من بينهم امرأتان وثلاثة فتيان وفتاة واحدة، بعد أن ضربت غارة جوية منزلهم في قرية كفر نوران.
- في 22 كانون الثاني/يناير، قُتلت امرأتان مدنيتان وأصيبت مدنيتان، امرأة وفتاة، عندما ضربت غارة جوية مكانا بالقرب من مخيم غير رسمي للنازحين داخليا خارج مدينة الأتارب.
- في 23 كانون الثاني/يناير، قُتل مدني وأصيب سبعة فتيان عندما انفجرت ذخائر غير منفجرة في حقل خارج دارة عزة.
- في 26 كانون الثاني/يناير، قُتل فتى واحد وأصيب 46 مدنيا آخرين، من بينهم 13 امرأة وفتاة واحدة، وفتى واحد، بعد انفجار ما زُعم أنه جهاز متفجر يدوي الصنع محمول على مركبة داخل سوق محلي في وسط مدينة اعزاز.
- في 26 كانون الثاني/يناير، قُتل مدنيان بعد أن نُفذت ضربات أرضية مزعومة في مدينة حلب.
- في 28 كانون الثاني/يناير، قُتلت فتاة وأصيبت امرأة وفتاتان من نفس الأسرة بعد أن أصابت غارة جوية مزعومة منزلهن في قرية عنجارة في ريف حلب الغربي.

محافظة الحسكة

- في 18 كانون الأول/ديسمبر، قُتل ستة مدنيين، من بينهم امرأة وأربعة فتيان، عندما انفجر ما زُعم أنه جهاز متفجر يدوي الصنع محمول على مركبة داخل سوق محلي وبالقرب من مطعم في المبروكة.
- في 19 كانون الأول/ديسمبر، قُتل خمسة مدنيين، من بينهم امرأة وفتاة، وأصيب سبعة مدنيين، من بينهم امرأة وفَتيان، بعد أن انفجر جهاز متفجر يدوي الصنع محمول على مركبة في منطقة سكنية في تل حلف.

محافظة حماه

- في 8 كانون الأول/ديسمبر، قُتل طفل جراء ضربات أرضية استهدفت العزيزية.

محافظة الرقة

- في 18 كانون الأول/ديسمبر، قُتلت امرأة وفتاة بعد أن انفجر ما زعم أنه جهاز متفجر يدوي الصنع ملصق بمركبتهما بالقرب من منطقة معبر تل أبيض.
- في 23 كانون الأول/ديسمبر، قُتل ثلاثة مدنيين، من بينهم امرأة واحدة وفتاة واحدة، وأصيب 21 مدنيا، من بينهم سبع نساء وثلاث فتيات وفَتيان، بعد أن انفجر ما زعم أنه جهاز متفجر يدوي الصنع محمول على مركبة بالقرب من مدرسة وسوق محلي في مدينة سلوك.

محافظة درعا

- في 10 كانون الأول/ديسمبر، قُتل رئيس المجلس المحلي لبلدة الشجرة أمام منزله.
- في 21 كانون الأول/ديســــمبر، قُتل ثلاثة مدنيين وجُرح مدنيان آخران، من بينهما فتى، عندما انفجرت ذخائر غير منفجرة في ضواحي مدينة نوى.